www. bayanealyaoume.press.ma

بيان اليوم

■ المؤسس: علي يعته ■ مدير النشر: محتات الرقاص ■ الثلاثاء - 11 نونبر 2025 - العدد: 10374 ■ الثمن: 4 دراهم

حسب المجلس الأعلى للسلطة القضائية

تراجع طلبات الإذن بزواج القاصر وارتفاع التوجه نحو مسطرة الطلاق الاتفاقي

● محمد حجيوي

كشف المجلس الأعلى للسلطة القضائية عن نتائج الإجراءات الجديدة التي كان قد اتخذها سنة 2024 من أجل تعزيز فعالية وشفافية العمل القضائي، في إطار دوره الاستراتيجي في تأطير ومراقبة أداء المحاكم وضمان حسن سير العدالة، وتجويد الخدمة القضائية.

وأوضح المجلس الأعلى للسلطة القضائية، في تقريره السنوي، أن سنة 2024 شهدت استكمال تفعيل الأقطاب القضائية الثلاثة بالمجلس وهي القطب المدني، والقطب الجنائي، والقطب المتخصص، وهي هياكل أساسية مكنت من تتبع أداء المحاكم بدقة، وتحليل الإحصائيات القضائية المفصلة، ورصد مؤشرات النجاعة، مشيرا إلى أن هذا التطوير المؤسساتي شكل قاعدة لإطلاق مبادرات عملية ونوعية، أبرزها تفعيل مبدأ الآجال المعقول للبث في القضايا، استنادا إلى المادة 120 من الدستور والمادة 45 من القانون التنظيمي للقضاة.

التفاصيل في الصفحة 2

السلطات تمنع الجامعة الوطنية لقطاع الصحة من عقد مجلسها الوطني بالعيون

● هاجر العزوزي

عرفت مدينة العيون حدثا نقابيا غير مسبوق أثار موجة من الغضب والاستياء في الأوساط النقابية والحقوقية، بعد منع الجامعة الوطنية لقطاع الصحة المنضوية تحت لواء الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب من عقد مجلسها الوطني، الذي كان مبرمجا أيام 7 و8 و9 نونبر 2025 تحت شعار "بروح المسيرة الخضراء نساهم في إصلاح المنظومة الصحية وتثمين الموارد البشرية". وكان من المنتظر أن يشكل هذا المجلس الوطني محطة تنظيمية كبرى لتقييم الحصيلة النضالية ووضع آفاق جديدة للعمل النقابي في قطاع الصحة تزامنا مع احتفالات الشعب المغربي بالذكرى الخمسين للمسيرة الخضراء.

غير أن الاستعدادات التي قامت بها الجامعة منذ أسابيع تعرضت لانتكاسة مفاجئة بعد أن أبلغت السلطات المحلية صاحب القاعة المخصصة للنشاط بقرار يقضي بإغلاقها، بدعوى عدم توفرها على ترخيص رسمي وجاء هذا القرار يوم الأربعاء 5 نونبر، أي على بعد يومين فقط من انطلاق فعاليات المجلس، رغم أن اللجنة التنظيمية كانت قد استوفت جميع الإجراءات القانونية والإدارية وأشعرت السلطات المختصة في الآجال المحددة.

ويؤكد مسؤولو الجامعة أن "قاعة النرجس" التي تم إغلاقها تعد من أكبر القاعات في مدينة العيون، وقد ظلت تستقبل منذ أكثر من سنتين أنشطة رسمية ومناسبات كبرى، بعضها نظم تحت إشراف مؤسسات عمومية وجهوية، دون أن تسجل بشأنها أية ملاحظات تنظيمية أو أمنية، كما تشير المعطيات إلى أن أغلب القاعات الخاصة في المدينة توجد في نفس الوضعية القانونية، ما يجعل القرار في نظر النقابة ذا طابع انتقائي وذا خلفيات غير مفهومة.

التفاصيل في الصفحة 3

دكاترة المغرب ينفذون يوم الغضب لمطالبة الحكومة برد الاعتبار

● توفيق أمزيان

خاض دكاترة وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات يوم غضب، أمس الاثنين بجميع القطاعات التابعة للوزارة، وذلك في إطار رفضهم للتهميش، والدفاع عن حقوقهم، ومطالبتهم الحكومة بإيجاد حل لوضعيتهم.

وقال الاتحاد العام الوطني لدكاترة المغرب إن تنفيذ يوم الغضب أمس الاثنين يأتي في ظل استمرار تهميش دكاترة وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات، وحرمانهم من الاضطلاع بمهام ومسؤوليات تتوافق مع مؤهلاتهم الأكاديمية والمهنية.

وسجل دكاترة المغرب بأسف عميق استمرار اعتماد مقاربات تدبيرية ضيقة أثبتت محدوديتها، وأدت إلى تعثرات واضحة في عدد من البرامج والسياسات القطاعية، نتيجة تغييب الطاقات البحثية المؤهلة، وفي مقدمتها الدكاترة الذين يعدون حجر الزاوية في أي مشروع إصلاحي جاد وفعال.

إلى ذلك، أوضح الاتحاد العام الوطني لدكاترة المغرب في بلاغ لها أنه سبق وأن قام بمراسلة كل من وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار، ووزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة، من أجل رد الاعتبار للدكاترة العاملين بقطاع الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات، والدعوة إلى وضع إطار قانوني منصف وملائم يضمن حسن توظيف طاقاتهم العلمية ويحقق العدالة المهنية.

التفاصيل في الصفحة 2

وقفات إنذارية لمهنيي الصحة تحذر الحكومة من المساس بمكتسبات القطاع

● سعيد ايت اومزيد

في الوقت الذي يناقش البرلمان مشروع ميزانية وزارة الصحة والحماية الاجتماعية لسنة 2026، خرج مهنيو القطاع، أمس الاثنين، في وقفات إنذارية بعدة مؤسسات صحية.

وتقول الجامعة الوطنية للصحة، في بلاغ لها، إن هذه الخطوة جاءت رفضا لما تصفه بـ«الغموض المالي» المرتبط بمستقبل مركزية الأجور داخل المنظومة الصحية الجديدة.

ورغم تطمينات الوزير المسؤول بعدم المساس باتفاق يوليوز 2024 ولا بمبدأ مركزية الأجور، إلا أن الشغيلة الصحية خرجت لتؤكد أن الهاجس تحول من نقاش قانوني إلى انشغال اقتصادي ومادي يؤثر على استقرار آلاف الأسر المغربية.

فالتحركات التي امتدت من المراكز الاستشفائية الجامعية إلى المجموعات الصحية الجهوية جاءت، بحسب بلاغ النقابة، كرد إنذاري على غياب وضوح في كيفية تدبير الأجور داخل البنية الجديدة للمنظومة الصحية، خصوصا بعد الحديث عن إمكانية انتقال صلاحيات الأداء المالي إلى الوكالات والمجموعات الترابية.

وتعتبر الجامعة الوطنية للصحة أن هذا التوجه يحمل مخاطر تفكيك مركزية الأجور، أي الانتقال من أداء مركزي عبر الخزينة العامة للدولة إلى أداء ترابي أو مستقل ماليا، ما قد يجعل الرواتب خاضعة لتقلبات التمويل المحلي وميزانيات الوكالات، بدل أن تظل مضمونة من موارد الدولة الثابتة.

التفاصيل في الصفحة 3

«أسود الفوتسال» يواجهون اليوم إيران في نهائي ألعاب التضامن

تأهل المنتخب المغربي لكرة القدم داخل القاعة إلى نهائي النسخة السادسة لألعاب التضامن الإسلامي، بعد تجاوزه نظيره السعودي بنتيجة (6-3)، في المباراة التي جمعتهما أول أمس الأحد بالقاعة الخضراء بالرياض.

وسيواجه «أسود الفوتسال» نظيره الإيراني الذي تغلب على أوزبكستان (4-2)، يومه الثلاثاء، على الساعة الخامسة مساء بتوقيت المغرب (السابعة مساء بالتوقيت المحلي)، في مواجهة مرتقبة تعيد إلى الأذهان مباراة كأس العالم 2024.

التفاصيل في الصفحة 16

في الداخل...

الفيلسوف النمساوي هانس كوكلر في حوار مع بيان اليوم

تتقوض القدرة على التأمل الذاتي بشكل متزايد نتيجة الاعتماد المتزايد على تكنولوجيا المعلومات

● حاوره: حميد لشهب

يحل الفيلسوف النمساوي هانس كوكلر بالمغرب مرة أخرى، للمشاركة يومي 12 و13 من هذا الشهر في لقائيين فكريين بجامعة الدار البيضاء وجامعة الجديدة. وقد اعتاد الباحث العربي عامة والمغربي بالخصوص على لقاء هذه القامة الفكرية الغربية، واطلع على أهم مؤلفاته عبر ترجمات عربية لها منذ ما يفوق ربع قرن.

التفاصيل في الصفحة 9

أسر ضحايا «اكديم إزيك» تطالب بحفظ الذاكرة وتحقيق الإنصاف الحقيقي

في بيان أصدرته بمناسبة الذكرى الخامسة عشرة للأحداث المأساوية التي شهدها المخيم بضواحي مدينة العيون، جددت تنسيقية أصدقاء وأسر ضحايا مخيم اكديم إزيك، مناشدتها للسلطات المختصة من أجل حفظ الذاكرة وجبر الضرر وتحقيق الإنصاف الحقيقي لأسر الضحايا.

وطالبت التنسيقية، في بيان لها، بإصدار قانون يعتبر أطفال وأبناء ضحايا المخيم الذين قضوا في هذا الحادث الأليم من مكفولي الأمة، كما دعت إلى إيلاء أسر شهداء الواجب الوطني من القوات العمومية كل العناية اللازمة بما يحفظ كرامتهم ويضمن مستقبل أبنائهم ومعيليهم.

واقترحت الهيئة اعتبار الثامن من نوفمبر يوما وطنيا للاحتفاء بشهداء المخيم، مطالبة بتخليد ذاكرتهم من خلال إقامة نصب تذكاري في مكان الحادث، وإنشاء متحف وطني مخصص لاستذكار البطولات والتضحيات التي تم القيام بها من أجل تفكيك مخيم اكديم إزيك بشكل سلمي.

التفاصيل في الصفحة 4

تمثيلية النساء في مجالس إدارة المقاولات المغربية وصلت إلى 29% سنة 2024

«LDDF» تدعو إلى تفعيل حقيقي للمناصفة والمساواة في مواقع القرار السياسي والإداري

● سميرة الشناوي

دعت فيدرالية رابطة حقوق النساء إلى جعل الاستحقاقات الانتخابية المقبلة لسنة 2026 بمثابة فرصة لتدارك التأخر الذي مازالت تعرفه بلادنا فيما يتعلق بتمثيلية النساء في مراكز القرار، ولتفعيل حقيقي لآلية المناصفة المنصوص عليها في دستور 2011.

وأكدت، في هذا الصدد، على أهمية إخراج قوانين تتلاءم مع روح الدستور والاتفاقيات الدولية التي صادق عليها المغرب، من خلال اعتماد إصلاحات جريئة تضمن المناصفة الفعلية في المشاركة السياسية وتولي المسؤوليات العمومية والمهنية، باعتبارها شرطا أساسيا لترسيخ الديمقراطية وبناء مغرب المساواة والمواطنة الكاملة للنساء.

وثمنت الفيدرالية، ضمن بلاغ توصلت بيان اليوم بنسخة منه، مضامين تقرير سنة 2024 حول المؤشر السنوي لحكامة الشركات، الذي أصدره اتحاد مقاولات المغرب مؤخرا، والذي كشف عن ارتفاع نسبة تمثيلية النساء في مجالس الإدارة للمقاولات المغربية إلى 29%.

ووفقا للتقرير، فقد بلغت نسبة تمثيلية النساء في مجالس الإدارة 29% في سنة 2024، أي بزيادة قدرها 8 نقاط مقارنة بعام 2022، فيما ارتفعت نسبة الأعضاء المستقلين إلى 23%، ما يعكس، حسب التقرير، تقدما ملموسا نحو مزيد من الشفافية والتوازن في هياكل اتخاذ القرار. وأشار التقرير أن غالبية الشركات أصبحت تعتمد مؤشرات كمية تخص التكوين والمساواة بين الجنسين والصحة والسلامة والمشاركة المجتمعية، في اتجاه تعزيز ثقافة الحوكمة بالمغرب ودعم مبادئ التنافسية والاستدامة في الاقتصاد الوطني.

وأكدت الفيدرالية أن ارتفاع مؤشرات تمثيلية النساء وثقافة المساواة في المقاولة المغربية، يعد تطورا إيجابيا يعكس وعيا متزايدا لدى الفاعلين الاقتصاديين بأهمية إدماج النساء في مواقع القيادة واتخاذ القرار، كخطوة مهمة نحو تحقيق المساواة والعدالة بين النساء والرجال في المجال الاقتصادي. لكنه يظل جزئيا، كما يقول البلاغ، بالنظر إلى استمرار ضعف تمثيلية النساء في مراكز القرار السياسي والإداري.

وسجلت أنه بعد مرور أكثر من أربع عشرة سنة على اعتماد دستور 2011، فإن إقرار وتفعيل المناصفة في الولوج إلى المناصب العليا والمنتخبة مازالت تواجه عراقيل قانونية وثقافية، أبرزها عدم تبني القوانين للمبادئ الدستورية للمساواة والمناصفة، واستمرار هيمنة العقليات الذكورية التي تقصي النساء من الفضاء العام وتختزل أدوارهن في المجال الخاص. وشددت على أهمية تبني سياسات عمومية دامجة تعمل على نشر ثقافة المساواة والمناصفة، وتشجيع وصول النساء إلى مراكز القرار على أساس الكفاءة، مع اعتماد تدابير تمييز إيجابي مرحلية لتصحيح اختلالات التمثيلية.

التفاصيل في الصفحة 3

يحل الفيلسوف النمساوي هانس كوكلر بالمغرب مرة أخرى، للمشاركة يومي 12 و13 من هذا الشهر في لقائيين فكريين بجامعة الدار البيضاء وجامعة الجديدة. وقد اعتاد الباحث العربي عامة والمغربي بالخصوص على لقاء هذه القامة الفكرية الغربية، واطلع على أهم مؤلفاته عبر ترجمات عربية لها منذ ما يفوق ربع قرن. ما يميز كوكلر عن باقي الفلاسفة الغربيين الحاليين هو أولا وقبل كل شيء وفائه لمبادئه الفكرية ودفاعه المستميت عليها. وهي مبادئ تؤمن بضرورة كف الغرب عن غطرسته السياسية والفكرية والتقليص من مركزيته واعتبار الثقافات الأخرى تابعة له. كما أنه معروف بمواقفه النبيلة والواضحة اتجاه القضايا العربية، وخاصة القضية الفلسطينية ودفاعه المستمر في المحافل الدولية على الحق المشروع للشعب الفلسطيني في تقرير مصيره واسترجاع سيادته على أرضه. لكن زيارة كوكلر هذه المرة تأتي لإلقاء الضوء فلسفيا وفكريا على "التسونامي" العنيف للتطور التكنولوجي ووسائل التواصل الاجتماعي والذكاء الاصطناعي الذي يضرب العالم.

وإذا كان البحث الفلسفي في هذا الميدان قد خطى خطوات هائلة في الغرب وفي عموم الدول المصنعة، فإنه خجول جدا في العالم العربي، لم يجرأ المرء على الخوض فيه بعد لأسباب عديدة، يعود أهمها "للكسل" الأكاديمي والاكتفاء في الاستمرار في مسارب البحث العلمي القديمة واجترارها، سواء تعلق الأمر بالذين يحتمون بالتراث، أو الذين فتحوا أعينهم على الفكر والفلسفة الغربيين، وظلوا سجناء تيارات فلسفية أوروبية بالخصوص، يلوكون بعض ما وصلهم منها ويجترونه بوفاء الفقيه لنصوصه المقدسة. ويعتبر لقاء كوكلر الحالي نوعا من المساهمة لإضاءة مواضيع فلسفية جديدة وتعزيز القلة القليلة من مفكرينا ممن انتبهوا إلى أهمية الخوض فيها، ليس فقط لمسايرة العصر، بل لضرورة عدم انتظار قرن من الزمن، حتى تبدأ عملية ترجمات عربية لأمهات الكتب الغربية في هذا الميدان.

■ حاوره: حميد لشهب

الفيلسوف النمساوي هانس كوكلر في حوار مع بيان اليوم

تتقوض القدرة على التأمل الذاتي بشكل متزايد نتيجة الاعتماد المتزايد على تكنولوجيا المعلومات

هناك تباين في المعايير الأخلاقية ولا تحترم حقوق الإنسان أو تستدعى إلا عند الضرورة

الفيلسوف هانس كوكلر

■ سعادة الأستاذ المحترم، هذه هي المرة الثالثة التي تستضيفكم فيها جامعة الدار البيضاء. موضوع محاضرتكم: "قوة الفهم وهشاشة العقل" حول معضلة العمل الجماعي يبدو راهنًا أكثر من أي وقت مضى. ماذا يحدث عندما تصبح قوة الفهم أكبر من حكمة العقل؟

● **إذا لم يُضبط العقل - أي قدرات الذكاء التقني الوظيفي - بالعقلانية - أي بالمنظور الشمولي والوعي بالمسؤولية تجاه المستقبل، فإن البشرية تفقد قدرتها على التأمل الذاتي. ونتيجةً لذلك، تفقد بوصلتها الأخلاقية وتُخاطر بتدمير مواردها الحيوية و/أو بالفناء بسبب الإمكانات التدميرية الكامنة في العقل.**

■ هناك منافسة قوية بين عقل الإنسان ووعيه وما يسميه المرء الشكل الجديد للعقل وللوعي الاصطناعي. أين يكمن الخلل في اعتبار هذا الأخير وعيا وعقلا؟ هل تستطيع الآلة حيازة العقل كما نعرفه عند الإنسان؟

العمليات الحسابية (الخوارزميات)، مع أنها تُجري عمليات منطقية ورسمية أسرع وأكثر كفاءة من البشر - مثل الآلة الحاسبة القديمة - إلا أنها لا تُطور أي شيء يُشبه الوعي الذاتي (بمعنى التفكير في أفعال المرء). تعمل الخوارزميات بدقة وفقًا لمواصفات المبرمجين، مهما بلغت تعقيدات العمليات. يُدهشني باستمرار سذاجة العديد من مستخدمي برامج الذكاء الاصطناعي، الذين يعتقدون أن مجرد برمجة خوارزمية لمخاطبتهم شخصيًا (سواءً كتابةً أو بصوت مُولّد حاسوبيًا)، يعني أن كائنًا واعيًا "يتحدث" إليهم. الآلة التي تعمل وفقًا لخوارزمية لا تُصبح ذاتًا مُتحكمًا بها أبدًا؛ بل تبقى دائمًا كائنًا من صنع البشر وتحكمهم - حتى عندما يفقد البشر، بسبب تعقيد العمليات، مسار العمليات والقدرة على التدخل في الوقت المناسب إذا هدد أمر ما بالخروج عن السيطرة.

■ إن العقل مرتبط ارتباطًا وثيقًا بروح النقد. فهل ما زال الإنسان المعاصر، في رأيكم، قادرًا على النظر إلى العالم نظرة نقدية متبصّرة؟

● **تتقوض القدرة على التأمل الذاتي بشكل متزايد نتيجةً للاعتماد المتزايد على تكنولوجيا المعلومات، متمثلةً في "وسائل التواصل الاجتماعي الجديدة"، ومؤخرًا ما يُسمى بالذكاء الاصطناعي. سبق أن أشرتُ إلى هذا الخطر عام 2011 في سياق تحليلي لدور وسائل التواصل الاجتماعي الجديدة فيما يُسمى "الربيع العربي". فيما يتعلق بالمجتمع والتواصل الاجتماعي، أتحدث عن "تقليل شأن المجال العام"، وهو ناتج عن التلاعب المدفوع بتكنولوجيا المعلومات باهتمام المستخدمين بمواضيع محددة - مختارة وفقًا لمصالح اقتصادية وسياسية لا يفهمونها - ولكنه ناتج أيضًا عن فقدان متزايد للقدرة على التأمل في المحتوى وتحليله، إلى جانب القدرة على التجريد. يُعهد بالتفكير، إن صح التعبير، إلى الآلة، التي لا تفكر بنفسها، بل تعمل وفقًا لتعليمات مبرمجيها فحسب.**

■ تبدو حروب القرن الحادي والعشرين أكثر وحشية وتحررًا من القيود الأخلاقية. لقد أصبحت ممارسة العنف أمرًا شبه اعتيادي. فهل أخفقت السياسة في الحفاظ على المنطق والعقل كمرجعية أساسية في إدارة شؤون العالم؟

● **السياسيون أنفسهم - كما هو الحال مع المتأثرين بقراراتهم - أصبحوا الآن عرضة، في وعيهم وأفعالهم، لتهميش الحياة العامة، ويعود ذلك إلى حد كبير إلى الانتشار شبه المطلق لتكنولوجيا المعلومات واستخدامها. ومن خلال الإدارة العامة الجديدة، تنتشر اتجاهات الرأي العام، القائمة غالبًا على معلومات مضللة، بسرعة ويتضخم تأثيرها. ويشعر السياسيون، الساعون إلى نيل رضا الشعب، بالضغط، ويميلون إلى استغلال المشاعر السائدة - التي غالبًا ما لا تكون تعبيرات عفوية، بل "مُولّدة" من جهات فاعلة وراء الكواليس - لتحقيق مآربهم الخاصة. هكذا تعمل الشعبوية - وهكذا يُخاطر المجتمع بالانجراف إلى حروب تكشف، عند التأمل الرصين، عن نفسها كظواهر مغامرة غير مسؤولة. إن أخلاقيات المسؤولية - كأساس للعمل العقلاني - تتناقض للأسف مع السياسات الانتهازية بطبيعتها، الموجهة حصرًا نحو اكتساب السلطة أو الحفاظ عليها.**

■ أنتم من بين القلة من المثقفين الغربيين الذين يوجّهون نقدًا صريحًا وواضحًا إلى البنية السياسية في الغرب. برأيكم، ما الإخفاق الجوهري الذي جعل هذه البنية تُبعِد المجتمعات الأوروبية عن قيم الإنسانية؟

● **من الأسباب الرئيسة، وإن لم تكن الوحيدة، هناك النظام التمثيلي الحصري في معظم الدول الغربية، القائم على التنافس على السلطة بين جماعات مصالح متنوعة. في هذا الإطار - عندما يتعلق الأمر بخدمة مصالح الجماعة للحفاظ على السلطة - يغيب الصالح العام، بوجه عام. ولأن الشعب لا يقرر مباشرة، بل تتخذ القرارات قلة باسمه ("الأوليغارشية")، فإن هذه القرارات غالبًا ما تكون نتيجة اعتبارات انتهازية حول أفضل السبل لضمان بقاء الفرد في السلطة. تُعزز آليات تكنولوجيا المعلومات المذكورة آنفًا، بل تُضاعف في كثير من الأحيان، هذا التوجه نحو هيمنة مصالح خاصة. بالإضافة إلى ذلك، ولأن "الممثل" يميل إلى تقديم وعود خيالية لزبائنه، يتم تشجيع مذهب المتعة في ما يُسمى "المجتمع الغني"، ويفشل الدين - متمثلًا في الكنائس القائمة - إلى حد كبير في كونه مُصححًا أخلاقيًا. فالكنائس، التي تسعى للحصول على الموافقة، تتخلف عن ركب المجتمع الباحث عن المتعة الذي أصبح إلى حد كبير واقعًا اجتماعيًا في الدول الصناعية الغربية. لقد أثبتت العلمانية كبديل للدين، بغض النظر عن المشاعر التي قد يحملها المرء تجاهها، أنها وصفة غير مناسبة للسياسة العقلانية.**

■ تتحدثون في كتاباتكم عن "انفصام أخلاقي"، أين ترون أبرز مظاهر هذا الانفصام في مجتمعاتنا المعاصرة؟

● **من الأمور الحاسمة في هذا الصدد هناك تباين المعايير الأخلاقية، كما يُعبّر عنه في سياسات "المعايير المزدوجة". فمن جهة، يُروّج لمفهوم الشرعية العالمية لحقوق الإنسان - محليًا ودوليًا - لكن في الواقع، تُحرّك المصلحة الذاتية الأفعال بحتة. ولا تُحترم حقوق الإنسان أو تُستدعى إلا عند الضرورة. أوضح مثال على ذلك هو اختلاف - بل تناقض تام - مواقف معظم الدول الأوروبية تجاه الصراعات في أوكرانيا وفلسطين. ومع هذا الانفصام، بطبيعة الحال، تُفقد كل مصداقية أخلاقية. ومن الأمثلة الأخرى على الازدواجية الأخلاقية للمجتمع المعاصر، وبشكل أساسي، نهجه تجاه مسألة الحرب. لا يقتصر الأمر على الوصف الدعائي الشائع للأعمال العسكرية، بما فيها حروب العدوان، بأنها أعمال دفاع عن النفس. بل إن ما لا يقل خطورة - بل وتناقضًا! - هو الميل الملحوظ في مسائل التسلح النووي إلى اعتبار القدرة النووية لدولة ما مبررة من حيث الدفاع عن النفس، بينما تُعتبر شرعية في حالة دولة أخرى. وهكذا، يُصبح نظام نزع السلاح النووي، كما تمثله معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية، عبثيًا.**

■ ما النتائج التي يتركها هذا الانفصام الأخلاقي على الإنسان الغربي "العادي" اليوم، سواء على المستوى الفردي أو الاجتماعي؟

● **بهذه الطريقة، يُصاب المواطنون بالإحباط؛ فلا يعودون قادرين على أخذ النداءات الأخلاقية للسياسيين على محمل الجد، فيصبحون إما معارضين للنظام داخليًا أو يستسلمون لحياة يومية غير تأملية، حيث يكون "مسموحا بكل شيء anything goes"، على حد تعبير أحد الشعارات الإنجليزية. هذا - وما يصاحبه من لامبالاة سياسية - يؤدي لاحقًا إلى تآكل شرعية سيادة القانون وتراجع التماسك الاجتماعي. وهكذا، تصبح الديمقراطية، التي تتطلب اهتمامًا كبيرًا ومشاركة نشطة من المواطنين في الحياة العامة، أكثر هشاشة. وفي هذا الصدد أيضًا، يُخاطر النظام المعني بالضياع في ظل الشعبوية.**

■ بالنظر إلى الوضع الراهن في العالم العربي، كيف تقيّمون حالة الشلل التي تصيب السياسة العربية؟ وما الأسباب العميقة التي تقفون عندها؟

● **الصورة التي يُقدمها العالم العربي حاليًا مُشينةٌ بالفعل. إن تقاعس معظم الحكومات العربية تجاه الكارثة الفلسطينية أمرٌ غير مسبوق. أحد الأسباب المحتملة، كما يبدو لي - كمراقب خارجيٍّ ينبغي أن يكون حذرًا في تشخيصاته - يكمن في أنه منذ انهيار الاتحاد السوفيتي - أي منذ النهاية المفاجئة لصراع القوى ثنائي القطب، وكذلك لتوازن القوى بين القوى العظمى القائمة آنذاك - فقدت الدول العربية فعليًا كل هامش للمناورة في سعيها لتحقيق مصالحها. ورغم أنّ العديد من المراقبين يُشيرون إلى تطور نحو نظام عالميٍّ متعدد الأقطاب، إلا أن معظم دُول المنطقة العربية لا تزال تعتمد بشكلٍ أو بآخر على الولايات المتحدة - القوة العظمى الرائدة في الغرب. ويتفاقم الوضع بسبب النزاعات والعداوات العديدة التي لم تُحل بين الدول العربية، مما يجعلها أهدافًا سهلةً لسياسة "فرّق تسد". ونظرًا لانعدام الثقة المتبادل وإنعدام الوحدة بين الدول الأعضاء، فإن الوضع هشٌّ للغاية. على سبيل المثال، ظلت المادة السادسة من ميثاق جامعة الدول العربية - بما تتضمنه من أحكام بشأن الدفاع المشترك في حالة العدوان على إحدى الدول الأعضاء - مجرد قطعة ورق. علاوة على ذلك، شُنّت، ولا تزال تُشنّ، حروب أهلية بالغة الوحشية - بتدخل عربي داخلي! - في بعض الحالات، لا سيما خلال هذه السنوات. في ظل هذه الظروف، كيف يُمكن اعتبار موقف عربي مستقل تجاه قضايا عالمية مهمة؟ السؤال بلاغي. والجواب هو أن العمل السيادي، محليًا ودوليًا، مستحيل في ظل هذه الظروف. علاوة على ذلك، تعتمد دولتان مجاورتان لفلسطين اقتصاديًا بشكل كبير على قوة الاحتلال هناك. وهنا، يُطرح السؤال (البلاغي) نفسه: كيف يُمكن للدولة المتضررة أن تُمثّل مصالحها الخاصة - ناهيك عن المصالح العربية المشتركة - في ظل هذه الظروف؟ بالنظر إلى سبعينيات القرن الماضي، فإن الفرق بين الوضع الحالي واليوم صادم. آنذاك، ورغم كثرة الخلافات والتنافسات، كانت هناك على الأقل فكرة المصير المشترك والأمل في نهضة العالم العربي بعد حقبة الهيمنة الاستعمارية، وهو أمرٌ أشهده بنفسي، كشخصٍ مُشاركٍ في خطابات ذلك العصر في العالم العربيّ. لكن كل هذا - المثالية والحماس لبداية جديدة - يبدو أنه قد تلاشى، بل انطفأ، اليوم، ويعود الناس إلى التبعيات القديمة. أدى اختفاء الوعي الوطني - الذي تسارع بفعل التغييرات في الأنظمة التي فرضها الغرب في الدول العربية ذات التوجهات الاستراتيجية والقومية - إلى فراغ أيديولوجي وسياسي لم يجذب فقط القوى المجتمعية التي تخشاها المؤسسات المعنية، بل جذب أيضًا جهات خارجية. ظل "الربيع العربي" - كما نعرفه الآن، وكما توقعتُ حينها، والذي تم تنظيمه إلى حد كبير من الخارج بمساعدة "وسائل التواصل الاجتماعي الجديدة" - وهمًا، إلى جانب الآمال التي أثارها. وكانت النتيجة، في بعض النواحي، استعادة هياكل السلطة القديمة - بل وفي بعض الحالات بشكل أكثر تطرفًا - والشلل الشامل الذي أصاب العالم العربي كما ذكرتَ في سؤالك.**

■ منذ أكثر من نصف قرن وأنتم تدعون إلى حلٍّ عادل ودائم للقضية الفلسطينية. ما الذي أخفقت فيه السياسةُ العربيّة في هذا المضمار برأيكم؟

● **تعرفت على القضية الفلسطينية لأول مرة خلال زيارتي للمنطقة عام 1974. استمر العالم العربي في دعم القضية الفلسطينية حتى أواخر الستينيات والنصف الأول من سبعينيات القرن الماضي. لكن، خلافًا لما حدث عام 1965 في عهد الرئيس أيزنهاور (إبان أزمة السويس)، اضطر العالم العربي لاحقًا إلى التحرك دون أي دعم من الأمم المتحدة، إذ عرقل الغرب، بقيادة الولايات المتحدة، جميع قرارات مجلس الأمن الدولي، الرامية إلى اتخاذ إجراءات فعالة، وتحديدًا لإنهاء الاحتلال. لا تزال هذه المعضلة قائمة حتى يومنا هذا. إلا أن ما عجزت عنه السياسة العربية حقًا هو استغلال الخيارات المتاحة لها، بعيدًا عن الإكراه العسكري، ألا وهي القوة الاقتصادية المشتركة لدول جامعة الدول العربية. وقد أظهر الملك فيصل، عاهل المملكة العربية السعودية، عام 1973 ما يمكن للعرب تحقيقه لو أرادوا. إن وقوف الحكومات مكتوفة الأيدي في وجه حرب الإبادة الوحشية في غزة، مكتفية باتخاذ إجراءات رمزية فحسب، بل إن بعض الدول العربية تُحافظ على علاقاتها الدبلوماسية والاقتصادية مع المعتدي، بل وتُعمّقها سرًا في بعض الحالات، أمرٌ لا يحتاج إلى مزيد من التوضيح. في هذه الحالة، لا يُعقل أن تتصرف الحكومات كسبع منظمات غير حكومية، وتكتفي - كما فعلت جامعة الدول العربية - بالإدانة دون اتخاذ أي إجراء ملموس. بصراحة، هذا نفاقٌ محض. إن قيام دول أفريقية وأمريكية لاتينية - مثل جنوب أفريقيا وكولومبيا - ليس فقط بإدانة العدوان على فلسطين (في غزة والضفة الغربية) شفهيًا، بل أيضًا برفعه أمام المحاكم الدولية وفرض عقوبات دبلوماسية واقتصادية ملموسة، يُظهر بوضوح فشل العالم العربي. وبالتحديد: في 16 يوليو 2025، في بوغوتا، كولومبيا، لم تكتفِ 13 دولة بمطالبة المجتمع الدولي بفرض عقوبات دقيقة على المعتدي في فلسطين، بل اتخذت قرارًا بتنفيذها بنفسها؛ وشملت هذه الدول، التي اتخذت إجراءات حاسمة، جنوب أفريقيا وكولومبيا وبوليفيا وماليزيا وإندونيسيا وتركيا، ولم يقم بمثل هذه الخطوة في العالم العربي إلا العراق وليبيا وعُمان. وهكذا، فشلت الغالبية العظمى من الدول العربية ليس فقط في الوفاء بالتزاماتها المتعلقة بالمساعدة المتبادلة بموجب ميثاق جامعة الدول العربية، بل أيضًا - مثل معظم الدول الغربية - في الامتثال لالتزاماتها القانونية الدولية بموجب اتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949 واتفاقية الإبادة الجماعية. حتى أن بعض الدول الأوروبية، مثل إسبانيا وسلوفينيا وأيرلندا وبلجيكا، كانت أكثر شجاعة واتخذت إجراءات محدودة على الأقل. إن الحكومات العربية - وليس شعوب العالم العربي! - مسؤولة إلى حد كبير عن حقيقة أنه حتى في مواجهة الفشل الحالي، لا تزال الولايات المتحدة - الحليف الرئيسي للدولة التي تحتل فلسطين - تملي مسار العمل وأن الحل العادل للقضية الفلسطينية - على الرغم من وقف إطلاق النار الهش الذي توسطت فيه تلك الدولة - لا يزال احتمالًا بعيدًا.**

■ في ظل المأساة الجارية في فلسطين، ولا سيما في قطاع غزة، هل ما زلتم تعتبرون مصطلح "إبادة جماعية" كافيًا لوصف الواقع القائم؟ أم أن هناك مصطلحًا آخر قد يكون أقدر على التعبير عن حجم المأساة؟

● **"الإبادة الجماعية" مصطلح قانوني في القانون الجنائي الدولي. وهي أخطر جريمة في القانون الدولي، وتشمل جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية. ويتطلب اتهام "الإبادة الجماعية" إثبات النية الفعلية لتدمير شعب أو جزء منه. وقد أكد الخبراء القانونيون الذين عينتهم الأمم المتحدة صراحةً وجود إبادة جماعية في تقريرهم الأخير. ولوصف ما يحدث بدقة - بما في ذلك التجويع المتعمد للسكان المدنيين - باستخدام المصطلحات القانونية، من الضروري الإقرار بأن جريمة الإبادة الجماعية مصحوبة بارتكاب "جرائم حرب" و"جرائم ضد الإنسانية"، تمامًا كما هو مُعرّف، على سبيل المثال، في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية. لكن المهم ليس الوصف ولا المشاعر التي يثيرها، والتي غالبًا ما تتلاشى بسرعة، بل العمل الملموس، والتدخل ضد الجريمة المستمرة. وهذه النقطة الأخيرة تحديدًا هي ما يغيب عن الكلام الكثير الذي يُقدمه السياسيون العرب. لماذا، بدلاً من التعبير المستمر عن الغضب المسرحي وعقد المؤتمرات الفخمة، لا يستجمعون في النهاية الشجاعة الكافية لاتباع مثال الملك فيصل؟**